

* (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) * أَشْرَع
 لِاسْمَيِ الْكِتَابِ مِيدُونَهَا مُسْتَقْبَلٌ * وَالْأَهَادِيْثُ
 مُنْوَهَةٌ بِعَلَاهَا * وَالْمُرْبُّ مَادِحَةٌ لِتَالِيْهَا * مُتَعَلَّمَةٌ
 بِشَذَاهَا * قَالَ شَاعِرُهُمْ
 لَقَدْ بِسْلَفَتْ لِي لِيْلَى غَدَاءَ لَقِيَتْهَا

فَيَا حِذَّا ذَاكَ الْحَدِيثِ الْمُبَهِّلِ
 وَاللَّهُ أَحَدٌ هُلِي مَا مَنَعَ مِنَ التَّبَيَانِ * وَفَتَحَ مِنَ الْمَغَالِقَاتِ
 بِنَهْوِ التَّبَيَانِ * رَأَصْلِي وَأَسْلَمْ عَلَى صَفْوَتِهِ الْمَبْعُوثِ
 يَا فَصَحْ لِسَانِي * وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ الْجَيَّا مَادِارِ الْمَلَوَانِ
 (وَيَهْدِ فَهْنَهْ) يَهْلِ مَسْبِوْقَهِ يَهْلِ وَبِذِلْشَحْ نَظَمْ لِاسْمَيِ
 سَدِ مَسْوَوْهِ يَهْلِ تَرَكَتْ عَنْهَا الْخَلَيْنِ * وَسَلَكَتْ فِيهَا

بَيْنَ بَيْنِ رَاجِحَيْهِ الْقَبُولُ بِهِ مُؤْمِلًا حَيْثُ أَقُولُ
ذَلِكَ الْمَدُ بِدَأْ وَالصَّلَاةُ مِنْ هَذَا

وَآلُ مَعِ التَّسْلِيمِ فِي كَلْ مَا أَمْلَى

(ذَلِكَ) أَعْنِي سَيِّدِي وَمَوْجَدِي أَيْ يَخْتَصُّ بِكُلِّ حَقِيقَةٍ
دُونَ غَيْرِكُ (الْمَدُ) أَيْ جِنْسِهِ وَهُوَ الشَّيْءُ عَلَى الْجَمِيلِ غَيْرِ
الْمُطْبُوعِ (بِدَأْ) أَيْ حَالٌ كَوْنَ ذَلِكَ الْمَدُ بِإِهْتِدَارِ فَرْدٍ
فِي أَقْلَى النُّظُمِ وَهِيَ جِمْلَةُ اِنْشَائِيهِ مَعْنَى (وَالصَّلَاةُ) أَيْ
الْعَلْفُ أَعْنِي الرِّجْهَةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِإِتْهَامِ مِنْكُ (لَمْ) أَيْ
عَلَى الذَّيْ (هَذِي) أَيْ دَلْ بِإِرشَادِهِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَالَّذِينَ تَعْوِيمُ * (وَآلُ) أَيْ أَتَبَاعُ أَذْهَوْ إِضَاحَهُ مَعْنَى
الْأَكْلُ هُوَ فَلَا إِهْمَالٌ عَنْهُ دَأْرَبَ الْكَلَالُ هُوَ وَهُوَ
مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْ ذَهَوْ مِنْ مَدْخُولِ الْلَّامِ فَالصَّلَاةُ كَائِنَةٌ
عَلَيْهِ أَيْضًا هَالٌ كَوْنُهَا (مَعِ التَّسْلِيمِ) أَيْ مَصَاحِبَةُ لِلْحَسِيَّةِ
الْمُقْتَرَنَةُ بِإِتْهَامِ حَالٌ كَوْنَ ذَلِكَ التَّعْيِيَةُ مَعْنَى (فِي كُلِّ)
أَيْ مَعِ جَمِيعِ (مَا أَمْلَى) مِنْ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَغَيْرِهَا وَجِمْلَةُ
الصَّلَاةُ اِنْشَائِيهِ الْمَعْنَى أَيْضًا هُوَ مَعْطُوفَةُ عَلَى جِمْلَةِ الْمَدُ
ثُمَّ شُرِعَ فِي الْمَقْصُودِ عَلَى طَرِيقِ الْاِقْتِضَابِ فَقَالَ
وَمَا يَهْدِ لَأَيِّ الْمَرْكَبِ أَعْرِبُوا

بِحِرْ وَنَصِيبٌ ثُمَّ رَفِعَ أَنْهَا الْفَضْلُ

(٤)

(وما) الواو استئنافية أو زائدة كا هورأى الكوفيين
والخفش وجاءة وما يحارة عن الاسم أى والاسم الذي
(بعد لاسى) أى هذا الألفاظ (المركب) مع ماغالب المذهب
على أولوية ما بعدد يا الحكم الذي قبله قال في التمهيل
والمنه كور بعد لاسيم ما منه على أولوية يا الحكم لامسته
ومما يبتداه خبر وجملة (أعربوا) والهائد معه ذوق أى
لهربيه ويحتمل أن تكون مامفهولا لقوله أعربوا فتكون
الجملة فعلية وهو في أعربوا حكمه والله بذلك ان كان الضمير
المرفوع عائدا لاصحه ونطقو ابه كذلك ان كان عائدا
لاهربي وعمل كل فاعلا قدم قوله (يجتر) لانه أولى الوجوه
الشلانية وما قاله الاستاذ أبو على من انه ضعيف لزيادة
ما في غير مواضع زيادة ليس بجيد لأن هذا مما عمل
زيادة فيها بالسماع فصيحا فهو مطرد كما اطردت زيادتها
بعد اذا ذلك نص عليه أبو عثمان قوله (ونصب) أى
نه قد يراهن مطلقاً أو على التمييز ان كان الاسم نكرة أو على
الاستئناف فيها وسيأتي ما فيه وعلى هذا كقال العلامة
الفزى في حواشى المطول والعلامة الاجهورى في شرح
التذبيب فعدم تجوير النصب اذا كان معروفة وهم من
الاذى لسى وضنه تعلم ما في منع الجھورى وقول ابن الدھان

لا اعرف

(٥)

لاأعرف له وجهاً وتجهيزه بعدهم لم يأبه على الاستثناء
المقطوع وقول الفاربي في تذكرة روافي ولا سيما يوم
الوجهة الشلاة والنصب عندي ليس بالسهل هذا
وفي قوله (ثم رفع) إشارة إلى انحصار طلاقه بالنسبة للأقوالين
لما فيه من انتظام حذف صدر الصلة دائمًا واطلاق ما على
آحاد من يعقل في بعض الحال والمشهور أنه لا يجوز وإن
أحبب عن القول بأن الحذف مطرد فيها اسم اعفاء لا يضر
الالتزام بتخفيفها وقوفها مع السماع وعن الثاني بأنه اطلاق
صحيح بناء على ما ذكره في التاویع من أن كون ما لا يغير
العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنه للعقلاء
وغيرهم كما أفاده يس والخطب في ذلك سهل فافهم
يا (أخى الفضل) ما قررت في حكم الاسم الذى بعد لا سيما
وأما حكم ما فهو وما أفاده بقوله
وفي الجزر ما زدت وفي النصب كفتها

وفي الرفع وصل أو تذكر في الكل

(وفي الجزر) أى وفي حال جر الاسم الذى بعد لا سيما (ما)
أى هذه الكلمة زدت بين المضاد والمضاد إليه زيادة
محضة لا لذكف ولا لاتهو يض ولذلك جاز حذفها نحو
لامي زيد نص عليه سريويه حيث قال وإن حذفت ما

(٦)

ومن ذهري بربد ما من لا سيما زيد ومن من كان منه
ذلكم أن قول ابن هشام الخضراوي في شرح الإضاح
عن سيبويه انه ذعم ان مازائدة لازمة لا تمحى لغير
بسند وكتابه وقف على أقل كلامه فيها ولم يطالع آخره
كما أفاده أبو حيان في شرح التسهيل (وف النصب) أي
حال فنصب الاسم الذي يهددهما (كفتها) عن عمل المجز
في الاسم متحقق وقد أغنت عن الاضافة لفظاً فهي زائدة
كافحة أغنت عن المضاف إليه فلا تمحى في ذلك لأن سبي
لاتقطع عن الاضافة من غير عوض عندهم (وف الرفع)
أي وفي حال رفع الاسم الذي يهدد لا سيما المصلة بسي
لها (وصل) أعني صلة فتكون اسماء موصولة حذف صدر
صلتها وجوها لتزييلهم لا سيما منزلة الاف مطلق خلافة
ما بعد الماقبلها فناسب أن لا يذكر بعد ما قبله أو يقتفيها
لكثرة دورانها على اللسان أولانه لم يمحى ذكر العرب
له في وقت ما فهو مقصود فيها كأنه عليه ابن عقيل وبقى
مواضع أخرى يجب فيها حذف الميتدا وهي مع ما ذكر
مانية أو لها النعت المقطوع لذم أو مدح أو تبريره ثانية
ما أخبر عنه بخصوص ذم و مدح فالثانية أول لهم ذمتى
لا ذم عن التقد سمعه أو ميناق راسها ما أخبر عنه بصدر

(٧)

بدل عن فعله نحو مع وطاعة

ومنه قوله

وقالت حنان ما وقوفت هنا

أذ ونسب أنت بالحى عارف

أى أمرى حنان خامسها ما أخبر عنه بين فاعل أو مفعول

مصدر رواقع بدل عن الفعل نحو سقى الماء فلان خبره بيتدأ

محذوف وجوب اليلى الفاعل أو المفعول معنى المصدر

كما كان يلي الفعل سادسها الا سببا اذا وقع بعدها اسم

مرفوع كما تقدم سابعاها اقول العرب من أنت زيد

والتقدير مذكور لزيد وبالجملة حال من أنت لأنك مفعول

في المعنى اذا الغرض تحقيقه وتعظيم زيد نص عليه سببويه

ثامنها قولهم أعني العرب لاسواء اذا التقدير هذان

لا سواه اولا هما سواه فالمبتدأ واجب المحذف في هذا

أيضا عند سببويه وأجاز المبرد والسيرافي اظهاره فيه

وقد أشرت الى تلك الموضع في بيتين فقلت

وانهت فذم امدع ترجم لهم هذا

في ذهني حنان سقىا سببا

من أنت زيد لاسواه عندهم

يجذف فيما المبتدأ تحتم

(٨)

ثم لا يفرغ من المعانى المختلفة في ما ياعتبار اعراب الاسم
شرع في المعنى الذى لا يختلف باعتبار ذلك وإن اختلف
وصفة وهو أن تكون نكرة تامة أو ناقصة كما استعرفه
فقال (أو تذكر) على صيغة المبني للجهول والضمير عائد
على ما يعني أو يقصد كونها نكرة (في الكل) أي
في كلها أعني وبخواص الاعراب الثلاثة فتأتى بدل عن الضمير
والاسم حينئذ في حال الجر بدل من ما وفي حال النصب
مدحول المحذوف وقد يرمى أوعيز لسان كان نكرة وهي
أعني ما في الحالين تامة وفي حال الرفع ناقصة والاسم خبر
وبناء محذوف وجوباً كما مرّ وأمثلة صفة لها ثم أشار إلى
ما يتعلق بسي على طريق النشر المشوش فقال

ولأمثل معناه ~~الكثير~~ وقد يبني

بعنى خصوصاً أو يخفى عن نقل

(ولأمثل) أي معناه مع ملاحظة مدلول ما كما تقدم
(معناه) أعني لاسم ~~المركب~~ كامتر (~~الكثير~~) أي
الغالب في الاستعمال حتى ان الجهور لم يذكر وافيه
وزظا هران وزهر ساورة فهي بمعنى لأمثل ما دبوزته وقد
تشير عنةما كاسياتي وحكم سى حينئذ عند الجهور
البناء مع لا إن كانت ما كافة والنصب بلا فيما سوى

ذلك

(٩)

ذلك اذ هي اسمها وان الخبر ممدحه قد يبره وهو موحد بين
القوم الذين قاموا أي بل هو أخص منهم وأشدهم
اعتناء بالقيام وقال أبو حيان في شرح التسهيل وخبرها
ممدحه لفهم المعنى والتقدير ولا مثل قيام زيد قيام
لهم انتهى فليتأمل ولا يبعد أن يقال ان التقدير ولا مثل
زيد بيه او ونه فيكون المنفي مساوا لهم له أحلا لا فيكون
أولى منهم بذلك وهو المقصود أخذ دام قولهم انها التنبية
على أولوية ما بعدها بالحكم المتقدم وقال الاخفش
ان الخبر ما متصل به افهي حينئذ نكرة موصوفة او ان لا غير
عامله في الخبر والا فلا التبرة لا تعمل في المعارف لكن
يلزمها حينئذ قطع سبي عن الاضافة من غير عوض وعلى
كل فلا سببا جملة مستقلة بجي بهما التنبية المذكورة
قالوا والداخلة عليها اعتراضية كأنه عليه الرضى
وقيل حالية وقيل عاطفة وحكمها اعني سبي عند الفارسي
اذا لم تذكر الواو النصب على الحال ولا مهملة لذكرها
معنى اذا التقدير في نحو قام القوم لاسم زيد قاما
في حال كونهم غير ما ذكر لزيد في ان قيام ولا أولى منه
بل هو أولى منهم به فان ذكرت اعني الواو وهي حالية
وهو عمل اعراب الجهود المتقدم هذه اخلاصه ما احرزه

(١٠)

الدّعامي في مذهبه فلا اختراض عليه ثم أشار إلى خروج لاسمي عن معناه الغالب المتضمن ذلك الخروج من عن مدلولها أيضاً فقسال (وقد يدق) أي يأتي لاسمي حال كونه وافياً (يعني خصوصاً) فتسكون سى جزء الكلمة لكنها باقية على ما كانت عليه من الحركة قبل ذلك وحملة لاسمي من صوب المثل على المصدرية لقيامها مقام خصوصاً أو اختصاصاً اللازم وذلك بطريق النقل من باب لا التبرئة إلى باب المفعول المطلق كأن قال أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحوانا أفعل كذلك أنها الرجل من صوب المثل على الحال معبقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل ويللي لاسمي أحينا هذا الحال مفرداً وحملة والشرط وهي دالة على جواهه نحو وأحب زيداً ولا اسمه راكأو وهو راكب أو ان ركب والمعني ان ركب أخصه أو يختص بزيادة الحبارة وهي حملة الواو قبلها حينئذ كأنه كونها اعتراضية أولى من كونها عاطفة وأما الواو التي بعد ها فحالية وقيل عاطفة على مقدر فإذا قيل مثلًا زيد شجاع لاسمي وهو راكب فالتفقد بـ لاسمي هو لبس السلاح وهو راكب هذه الخلاصة ماذ كره

الوضي

المرفى مع زيادة ثم اشار الى خروج لاسمي عن الوزن
 الشائع المتضمن ذلك خروجي عن وزن مثل فقال
 (أو) يعني الواوا والهاء مفعلا يعني أي ان لاسمي قد يعني يعني
 خصوصا وقد (يختفف) أي يحذف عين سى التي هي الياء
 الاولى يعني السا كنة المدغمة في الثانية فيصير سى على
 وزن فل اذا الياء الباقية مفتركة فالظاهر انها الثانية
 وان المهدوف هي الاولى السا كنة وان كان حذف العين
 أقل من حذف اللام وادعاء ان المهدوف الثانية وان
 حركتها ألقايتها على الاولى وان المترجع واوامع زوال
 موجب القلب للاحظة حالة الادغام وعدم الاعتداد
 بعارض المهدوف وضيقها بوقوعها اطرافا تكلف لا
 موجب له وان ذهب اليه الامام ابن جنبي لا ولوجية اللام
 بالمهدوف لانه فيه أكثير منه في العين قال ابو حيان
 والاحسن عندي الوقوف فيه سامع الظاهر وان يكون
 المهدوف العين وان كان أقل من حذف اللام وقال
 الدمامي في شرح المغني فان قلت لم يجعل من المهدوف
 اللام كيدورم وقد رباع الياء على ترك الاعتداد
 بعارض المهدوف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لأن ذلك
 تكلف لا موجب له انتهت ويعنى بالمعنى ثم ان التخفيف

(١٢)

المذ كورليس عن مقتضى القياس وانما هو (عن نقل)
فقد قال الاخفش في الاوسط ومن العرب من ينحني
سيما وحيكت كاه أيضاً أبو جعفر النحاس والفتح من جندي
وأبو عبد الله بن الاعرابي في نوادره وقال الشاعر
فه بالعقود وبالإيمان لاسيما

عقد وفى به من أعظم القرب
ما جتمع فيه الامران تخفيفه مى ومحذف الواو و(فه) فعل
أمر من وفي ينى يقرأ بمحذف الماء وانما ينطق بها في الوقت
فيكتب بها وفاء بقاعدة الخط المشهورة وقال أبو العلاء
المعري عفى الله عنه

وللمساء الفضيلة كل حين * ولا سيما اذا اشتد الوارد
فاستعملها مخففة لكن مع ايات الواو والواو بضم
الهمزة حرر العطش هذا وخالف ثعلب في صحة التخفيف
حيث قال من استعمله على خلاف ما جاء في قول امرء
القيس ولا سيما يوم بدارة بجل فهو من خطئ زعيم ابن
عصمة ورأى ايضاً منه فتقال لا يجوز تخفيف الياء من لاسيما
لان ذلك لم يحفظ من كلام فصح ولا يقتضيه القياس لأن
تخفيفها يؤدي الى بقاء الاسم المعرف على حرفين وثانية لها
حرف علة وذلائق غير محفوظ في حال انواره ولا في حال اضافة

الا

الاما جاء من قولهم فوك وذو مال وها خارجها عن
القياس انتهى وها شجوحان بما مرّ من النقل المصحح
عن أهل اللسان فان قلت ما أصل هـى قلت قال في المعنى
هـى من لا سـيـاـ اسم بـنـزـلـةـ مـثـلـ وـرـنـاـ وـمـعـنـىـ وـعـيـنـهـ فـيـ الـاـصـلـ
واوى بـدـلـلـ أـمـلـةـ الاـشـتـقـاقـ فـحـواـسـتـهـ وـيـاـ وـتـسـاـ وـيـاـ وـهـاـ
مـسـتـوـيـاـنـ وـمـقـسـاـ وـيـاـنـ وـسـوـاءـ الـاـنـهـ اـجـمـعـتـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ
وـسـبـقـتـ اـحـدـاـهـاـ بـالـسـكـونـ فـوـجـبـ قـلـبـ الـوـاـوـ وـيـاءـ
وـادـغـامـهـاـ فـيـ الـيـاءـ عـمـلـاـ بـقـولـ الـخـلاـصـةـ

ان يسكن السـابـقـ من واوىـاـ وـاـصـلـاـ وـمـنـ عـرـوـضـ عـرـيـاـ
فـيـ الـوـاـ وـاـقـلـ بـنـ مـدـخـاـ هـوـ وـشـذـ مـعـطـاـ غـيرـ مـاـ قـدـ وـسـيـاـ
اوـنـقـولـ قـلـتـ الـوـاـيـاءـ لـسـكـونـهـاـ وـاـنـكـسـارـ مـاـ قـبـلـهـ سـاحـالـ
ـكـونـهـاـ مـفـرـدـةـ عـنـ الـادـغـامـ لـفـظـاعـلـ حـدـمـيـزـانـ قـالـ اوـ
ـحـيـانـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ اوـلـهـاـ مـعـاـشـ شـرـعـ فـيـماـ يـتـعـاـقـ بـلـاـ
ـوـالـوـاـ وـبـهـمـوـعـ التـرـكـيـبـ عـلـيـ مـذـهـبـ اـبـهـ وـرـفـقـالـ
ـوـحـذـفـلـ لـاـقـامـنـعـ وـفـيـ واـهـأـجـزـ

ـوـلـيـسـ آـدـاـةـ اـسـتـهـنـيـ فـيـ مـذـهـبـ الجـلـ

(ـوـحـذـفـلـ)ـ مـنـ اـضـافـةـ المـصـدـ رـلـفـاعـلـهـ وـمـفـرـهـ وـلـهـ قـولـهـ (ـلاـ)

ـأـعـنـيـ هـذـهـ الـمـذـهـبـ كـوـرـ فـيـ لـاـسـيـاـ (ـفـامـنـعـ)ـ أـيـ اـحـدـ كـمـ بـأـنـهـ

ـمـنـوـعـ وـالـفـاءـ زـائـدـةـ وـالـجـلـهـ تـبـرـعـنـ حـذـفـلـ وـلـاـ يـتـحـاجـ

(١٤)

إلى تقدير اقول خلافاً لابن الأثيناري أو ان امنع عامل
فيه النصب كا هو ظاهر وإنما امتنع ذلك لأن حذف
الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقال بشيء منه
الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان معروض المعاني
انما وضعت بدلاً من الافعال طبقاً للاختصار ولذلك كان
أصلها أن تكون على حرف أو حرفين وما ذكر من الفعل
اختصاراً لا يناسبه الحذف ولم يسمع حذفه في كلام من
يكتبه وإنما سمع في شهر المولدين نحو قول الحسين بن
الفضائل الخليع

كل مسناق اليه فن المسوء فداء

سيما من حالة الاحراس من دون منها
مردلاً سيفياً ولا ينافي أن هذامذهب الجمهور كما يشعر به
قوله فيما ي يأتي على مذهب الجمل اذ هو راجع للجمل
الثلاث والان قد جوزه الرضي حيث قال وتصرف في هذه
الأغفلة تصيرفات كثيرة لكترة استعمالها فقبل سيفياً ولا
سيما بتفصيف الياء مع وجود لا وحذفها إلى آخر كلامه
ثم قال (وفي واوه أجز) أي وفي واولاً سيفياً الا ذكر كورة
قبله أجز الحذف بحواز الاستراض بغير الواو وبمحىء الجملة
الحالية وهو رابط آخر وبحواز حذف الواو العاطفة مع

ارادة

(١٥)

ارادة معناها وهي لا تخلو عن ذلك كما مر لاسيما وقد ورد ذلك في قوله فيه يانعوذ بالله فلامعنى لخالفة ثم لم ينفع فيه حيث اوجب ذكرها فلينظر ما وجبه عندك (تنبيه)
محصل احوال لاسيما حينئذ على الخلاف ستة عشر
لأنهم ساروا على المعنيين وكل منهم ساهم التحقيق وعدمه وكل
منهم مع ذلك لا وعددهم وكل من الثانية مع الواو وعددهم
فليتأمل ثم قال (وليس أدلة استثنى) أى وليس لاسيما
أدلة استثناء اعمله مخول الواو عليها وعدمه وقوع الام وقوعها
وكون ما بعد ها ليس مخرجها من حكم ما قبلها المصح به
وتضليل حكم كالمساواة وجعله مخرجها من عدمه عن شرط
الاستثناء وربما يزيل الاوهام مع الاستثناء قال
ابن الصناع شيخ أبي حيyan ومما يضعف ادخال به
ولاسيما أدوات الاستثناء انهم لم يأتوا بحث في الاستثناء
الآخرى ان قوله لهم قام القوم حتى زيد قد أخرج زيد عن
ال القوم لصفة اخلاقه بما في القيام لم تثبت لهم فلو كان هذا
المعنى حقيقة في الاستثناء للزم أن تذكر حتى في أدوات
الاستثناء انتهى وهذا كلام أناهو (على مذهب الجل)
من البصريين وقد حالفهم جماعة كالزماج وأبي علي على
والناس وأبي حاتم وأبي جعفر صاحب كتاب المشرق

(١٦)

وكذا السكريون وقال ابن هشام لما كان مابعدها
بعض اصحابها ونهاrian عنزيزه يعني الزيادة كانت استثناء
من الاقل لانه خرج عنده بوجه لم يكن له واقرئ ما يشبه
به قول النابغة

فني كلت خيراته غير انه حوار فما يبقى من المال باقى
لان كونه حوار اخير لكن زاد في هذا الخير على غيره بما
هو خير هذا وقد علت خلاف الرفع في الاقل وتعجب
في الثاني فلا عود ولا اعادة الباقيه افاده واستفاده
(خاتمة) وفيها تذكرة الاوقار قد أبدلت العرب لابن اوف قالوا
ناسياي لاسينا كما قالوا قام زيد نابل عمرو بيريدون لا بل
عمرو وكذاك أبدلوا سين سينا تافوقيه فقالوا انتها كما
قالوا في الناس النات وفي الاكياس الاكياس وقرأ
بعضهم قل أعنوز برب النات ملأ النات الله النات الثاني
الحقوا بها في مقادها لاسواها ولا مثل ما وقضية
اطلاقهم بحوار الوجه الشلة فيما بعد هما وكذلك
لاترما ولو ترما لانه لا يقع بعد هما المبرور لأن ترى فعل فلا
يضاف وحذف الفه على طريق الشدة وذال الان قدرت
لأنها هى فان قلت كيف أدىت هذه الجملة الفعلية معنى
لاسيما وهى جملة اسمية فابحواب ان الشى قد يشارك

الشيء

الشيء في تأدية المعنى وان كان مختلفي الحمد ألا ترجع إلى
خلاؤ وعد أو طاشا اذا التهسب ما بعد ها كييف أدت
مودعها الا في الاستثناء مع الاختلاف المذكور قال
أبو حيان بعد ذلك ولم أجد كل ما فيه وإنما أخربننا بذلك
على قواعد ما اقتضته صناعة العربية انتهي الثالث
كما أدعى في لاسيما التهامن أدوات الاستثناء كذلك أدعى
في الفاظ أخرى أيضاً الأقل منها به ويشتمل فيها بهل أجاز
الكافيون والبعداديون النصب فيما بعد ها على
الاستثناء انه خارج عما قبله في الوصف من حيث كان
مرتباه عليه فاذاقتلت فرمي العبيد به الاحرار فالمعني
ان اكرام الاحرار يزيد على اكرام العبيد فاذاجتر
كانت عنده بضمهم يعني غير فاذارفع كانت يعني كييف
كما ذكره قطريب وذهب جحور البصريين الى انه لا يجوز
فيما بعد ها الا الجر على انها مصدر بمعنى الترك لا فعل له
من لفظه وما بعد ها مضاف اليه وقال الاخفش انها
صرف بجز واصبح انها ليست من أدوات الاستثناء لما
ترفق لاسيما وأنه يجوز فيما بعد ها النصب على أنها اسم
فعل يعني دع أو مصدر بدل عن الفعل والجر على أنها
مصدر ومضاف كامر ورفع على أنها يعني كييف وما

(١٨)

بعد هامبتداً وعلى النصب قول الشاعر
تعشى القطاوف اذا غنى الحداة بها

مشى الجرواد فيه انتقامه العبي

وعلى الاوجه المثلثة قول الاخر

تذرا بالماجم ضاحياماها ماتها به الاكف كأنهم المتخلاق
فالنصب عن معنى دع الاكف فلاتة ترض الاخبار
عنها بذلك لانه أمر مع لوم بالاولى لانه اذا كان فعلها
بابا جم هكذا فالا كف اخر بل صفتها انها كأنهم
يخلقونا فلما يفرق بين معنى به ولا سيما والجر على معنى
ترك الاكف والاصل اترك ترك الاكف فمحذف
الفعل وأضيق المصدر للفعل اي اترك الاخبار عنها
 بذلك فهو معلوم من فعلها بابا جم بل صفتها انها الخ
 والرفع على معنى كيف الاكف لا تبنيها او تزيلها بل هي
 كأنهم يخلقونا هذه الاختلاصية ما ذكره أبو حيyan فيها والثاني
 منها لما وهم حكى انه يعني الاختليل وسيديوه والكساء
 وقرأ ابن مسعود وما من مال له مقام معلوم اى الله وقالوا
 نشهد لك الله لما فعلت كذا او قد يقال يا الله لما صنعت
 كذا اى نشهد لك يا الله لما صنعت كذا قال أبو حيyan
 وهي قافية في كلام العرب وينبغي ان لا يتسع فيها بل

يقتصر

يقتصر على التركيب الذي وقع في كلامهم نحو قوله تعالى
 إن كل نفس لما عليها حافظاً فان نافية ولما يعني الاثم قال
 وزعم أبو القاسم الزجاجي رحمه الله حين ذكر ان لما تكون
 يعني الا انه يجوز أن تقول لم يأت من القوم لما أخوك ولم
 ير من الله - وهم لما زردا يزيد الازيدا وينبغي أن يتوقف
 في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماها
 أو سماها نظائرها من لسان العرب انتهى وبالجملة فتكونها
 يعني الاعلى سبيل الاطراد كما هو مذهب الزجاجي من نوع
 والشالت منهادون وحقيقة قتها مكان منفصل عن مكان
 شئ آخر فإذا قلت قيد زردون عمرو فالمعني ان قعود زردد
 في مكان منفصل عن مكان قعود عمرو وكذلك اذ زردون
 عمرو منهاء المكان الذي فيه زردد منفصل عن المكان
 الذي فيه عمرو وقد تستعمل في المكانة على طريق التشبيه
 بالمكان وقد تستعمل في لازم معناها او وهو المانع والحاائل
 كقولهم الموت دون بلوغ كذا الا انه يلزم من كون مكان
 الموت منفصل عن مكان بلوغ كذا عدم اجتماعها
 لا تكون كل في مكان غير مكان الا آخر ويلزم منه كون
 الموت اذا وجد في محل صائم او حائلا بين بلوغ كذا
 وبينه وهو المراد وعلى هذا المعنى ما انشدته بقولي

(٢٠)

ولقد أقيمت من الزمان أشد

ورسمت بعلم تحريري في فيه

واباذهن قول العذول تشفيها

الموت دون بلوغ ما يعيشه

وقد يتعجبونها في صيركالوصف للأفعال ولا يكاد يلحظ
فيها المكان فتقول ضربت زيدا دون عمرو على معنى أن
ضرب زيد منخفض عن ضرب عمرو وأي أقل منه هذا
وفي كلام بعض فقهاء الحنفية ما يدل على أنها من
أدوات الاستثناء وكان مسوقة لهم ما يتبادر إلى افهام
بعض الناس من أن معنى ضربت زيدا دون عمرو أن
الضرب حل بزيد لا عمرو مع أن ذلك المفهوم ليس بعربي
هذاحصل ما ذكره فيها أيضا في شرح التسهيل وقد تم
ما رأق في شرح لاسيها وعلى الله القبول وهو المأمول
ورضى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمه
كثيرا إلى يوم الدين أمين

تمت وبالسلسلة تحت بطبعه المتوكلا على ربه

العين الشیخ محمد شاهین فی ٢٦

ربيع الأول سنة ١٣٧٨

بمعرضة مصر